E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.5/1998/L.6
18 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة السادسة والثلاثون
١٠-٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص

مشروع تقرير مقدم من نائبة رئيس اللجنة،
السيدة يوانا فرونيكا (بولندا)

تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص: عناصر لاستنتاجات اللجنة المتفق عليها

إن لجنة التنمية الاجتماعية،

وقد نظرت في الموضوع ذي الأولوية لعام ١٩٩٨ "تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص"،

تقرر اعتماد الاستنتاجات التالية المتفق عليها وإحالتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

استنتاجات متفق عليها بشأن تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص

١ - إن تعزيز التكامل الاجتماعي يتحقق على أفضل وجه في إطار التناغم الوثيق مع الجهود الرامية إلى توسيع نطاق العمالة المنتجة والقضاء على الفقر، وذلك نظرا للترابط التكافلي القائم فيما بينها.

[٢ - [تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التكامل الاجتماعي، وينبغي لها أن تطرق والاهتمامات ذات الأولوية في الظروف المحددة لكل مجتمع.]

[يستعاض عما سبق بالفقرة ١١ من خطة التنمية: "وعلى الرغم من أهمية توافر بيئة اقتصادية دولية مواتية، فإن كل بلد بمفرده يتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الرئيسية عن سياساته الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية - الاتحاد الأوروبي]

[لا يمكن النجاح في تحقيق التنمية الاجتماعية بدون التزام وجهود جماعية من المجتمع الدولي - مجموعة الـ ٧٧]

[يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن سياساته الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من ... (انظر خطة التنمية، الفقرة ١١). - مجموعة الـ ٧٧]

[تدرج الجملة الأخيرة من الفقرة ٢٤ أدناه: ولدى السعي إلى تحقيق ذلك، ينبغي توسيع نطاق مشاركة جميع البلدان وتعزيزها، ولا سيما مشاركة البلدان النامية، في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية. - الاتحاد الأوروبي]

[أعربت مجموعة الـ ٧٧ عن الرأي بأنه ينبغي إدراج الجملة الأخيرة ~~الفقرة ١٧~~ من نصها المعادة صياغته (انظر الفقرة ١٧ أدناه): ولكي تكون هذه المشاركة هامة حقا، يجب زيادة إشراك البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الدولية.]]

[٣ - [~~يؤدي~~ وجود بيئة دولية تمكينية وتعاون معزز أدوارا داعمة هامة. ويقتضي هذا تعزيز العلاقات ~~الدولية الجيدة~~ [الاتحاد الأوروبي] التي [تسهم في - الاتحاد الأوروبي] ~~تمكّن جميع الدول من تحقيق~~ [الاتحاد الأوروبي] التنمية البشرية ~~المنصفة~~ وبناء مجتمعات الجميع. [تحذف/تدمج في الفقرة ٢ الجديدة - مجموعة الـ ٧٧]].

[٤ - يجب أن يستند ~~يقوم~~ التعاون والشراكة العالميان إلى ~~على أساس~~ المساواة والاحترام والفائدة المتبادلين. ويجب أن يراعيا الفجوة بين مستويات التنمية في مختلف البلدان وضرورة تضييق تلك الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية [، ولا سيما أقل البلدان نموا - مجموعة الـ ٧٧]. ~~وفي هذا السياق~~ [الاتحاد الأوروبي] ثمة حاجة ماسة ~~لأن تفي البلدان~~ [المتقدمة النمو - مجموعة الـ ٧٧] ~~بالالتزام بتوفير موارد~~ ~~إضافية~~ [الاتحاد الأوروبي] ~~لمساعدة~~ [الاتحاد الأوروبي] [لتعزيز تدفقات الموارد من القطاعين الخاص والعام

كليهما لـ - الاتحاد الأوروبي] البلدان النامية من أجل تنفيذ برامج تنميتها الاجتماعية. [تحفظ - الولايات المتحدة الأمريكية].

[الاتحاد الأوروبي - يستعاض عن الفقرات ٤-٦ بالفقرة ٧ من خطة التنمية، مع إدراج فقرة إضافية بخصوص الموارد: "وتوفر عولمة الاقتصاد العالمي فرصا وتحديات لعملية التنمية كما تثير مخاطر وشكوكا. وقد ترتب على عملية العولمة وزيادة التكافل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أن أصبح من المتعذر على فرادى البلدان أن تعالج عددا متزايدا من المسائل معالجة فعالة، ومن ثم فإن التعاون الدولي مطلوب. أضف إلى ذلك أن جهات فاعلة غير حكومية ذات باعٍ عالمي، مثل الشركات عبر الوطنية، والمؤسسات المالية الخاصة والمنظمات غير الحكومية تقوم بدور هام في الشبكة الجديدة للتعاون الدولي.]

[٤ مكررا - وتحتاج أيضا البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تشهد تحولا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جوهريا، إلى الدعم من المجتمع الدولي - الاتحاد الروسي]

[تدمج الفقرتان ٥ و ٦ - مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي - تعاد صياغتهما على النحو التالي - مجموعة الـ ٧٧:]

٦ - [تمثّل العولمة تحديات وفرصا.] إن الجوانب ~~الهدامة~~ [السلبية] للعولمة، بما فيها [~~المخاطر الناجمة عن~~] زيادة تركيز السلطة الاقتصادية ~~غير الخاضعة للمساءلة~~ [التي لا تخضع للمساءلة] والنتائج المترتبة على عدم استقرار الأسواق المالية الدولية، والتشريد الاقتصادي لقطاعات من المجتمع ولا سيما القطاعات الضعيفة والفقيرة، وتجريدها من السلطة اجتماعيا، ~~خاصة في أقل البلدان نموا~~، [وزيادة تهميش بلدان ومناطق بأسرها]، يجب أن يتم التصدي لها بتدابير إيجابية محلية ووطنية وإقليمية ودولية.

[نص قديم] ٥ - يجب أن تكفل السياسات والبرامج على الأصعدة الدولية أن توفر القوى التي تولدها العولمة فرصا لجميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا ~~في~~ [و] وأفريقيا، ~~لجميع قطاعات كل مجتمع~~ [تدرج الجملة في نهاية الفقرتين ٥ و ٦ المدمجتين - مجموعة الـ ٧٧]

[تنقل الفقرات ٧-١٠ إلى مكان في النص قريب من الفقرة ٢٥ - الاتحاد الأوروبي]

[٧ - إن الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني [بما في ذلك القطاع الخاص ~~والمنظمات الدولية~~ - مجموعة الـ ٧٧] لازمة لتعزيز ~~المعايير الأخلاقية~~ [يستعاض عن تعبير المعايير الأخلاقية بتعبير السلوك الأخلاقي - الاتحاد الأوروبي] في - ~~ممارسة الأعمال التجارية~~ - التكامل الاجتماعي. - مجموعة الـ ٧٧].

[نص بديـــل للجـــزء من الفقرة ٧ الذي يلي تعبير "بما في ذلك القطاع الخاص": ... والمنظمات الدولية ... لتعزيز التكامل الاجتماعي وذلك، في جملة أمور، من خلال تعزيز السلوك الأخلاقي في ممارسة الأعمال التجارية. - كندا]

[٨ - [وستساعد عمليات التدقيق الاجتماعي، ووضع قواعد السلوك الطوعية، والرصد القائم على أساس المشاركة، في تمكين وحماية الأفراد والجماعات. يحذف - مجموعة الـ ٧٧]]

[الاتحاد الأوروبي: يضاف نص إلى بداية الفقرة ٨: سيساعد تقييم تأثير الأعمال التجارية في المجتمع، بما في ذلك تأثيرها من خلال عمليات التدقيق الاجتماعي .... [بقية نص الفقرة ٨.]]

٩ - [يتعين الاتفاق على معايير العمل الأساسية لجميع العمال واحترامها. - تحذف - مجموعة الـ ٧٧]

[٩ - بديـل: يجب أن تعمل البلدان على تحقيق التقيد العالمي بمعايير العمل الأساسية لجميع العمال، بصيغتها المبيَّنة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية. - الاتحاد الأوروبي]

[كندا: تدرج الفقرة ٥٤ (ب) من خطة عمل كوبنهاغن: حماية وتعزيز الاحترام لحقوق العمال الأساسية، بما في ذلك تحريم السخرة وعمل الأطفال، وحرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم وفي المساومة الجماعية والأجر المتساوي للرجال والنساء عن العمل المتساوي في القيمة، وعدم التمييز في العمالة، والتنفيذ التام لاتفاقيات منظمة العمل الدولية في حالة الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات ومراعاة المبادئ المجسدة في تلك الاتفاقيات في حالة البلدان التي ليست من الدول الأطراف فيها، بما يكفل بحق إنجاز نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة.]

[الاتحاد الأوروبي - الفقرة ٥٤ (د) من برنامج كوبنهاغن (بشأن المعايير المتعلقة بالعمل): استخدام معايير العمل الدولية القائمة في توجيه عملية وضع التشريعات والسياسات العمالية الوطنية.]

[الاتحاد الأوروبي: صياغة جديدة للنص البديل الحالي للفقرة ٩، الجملة الأخيرة: ... والمساهمة في المناقشة الجارية بشأن هذه المسائل.]

١٠ - [البرامج [والصكوك الدولية - الاتحاد الأوروبي] ينبغي القيام على نحو عاجل بتصميم وتنفيذ عملية مكافحة تلك الأشكال غير المحتملة لعمالة الطفل (يستعاض عن عبارة "غير المحتملة" بكلمة "الاستغلالية") [تحذف - مجموعة الـ ٧٧].

[الاتحاد الأوروبي: تنقل الفقرة ١٠ إلى الفرع (أ) '٢'، "الانجراحية".]

١١ - بغية كفالة قيام السياسات الاقتصادية الكلية ذات الوجهة التنموية ببناء مجتمعات أكثر شمولية، ينبغي إيلاء الاهتمام بإدخال التنمية الاجتماعية في أوجه النشاط الرئيسي، بما في ذلك توفير أقصى حد من نمو العمالة الإنتاجية وتشجيع التكامل الاجتماعي.

[١٢ - والتنمية الاجتماعية [مجموعة الـ ٧٧ خاصة] واستئصال الفقر ييسران من التمتع بكافة حقوق الإنسان، وبالتالي فإن [الفقر الذي يعد حرمانا - مجموعة الـ ٧٧] من حقوق الإنسان يشكل سببا من أسباب الاستبعاد الاجتماعي [وينبغي القضاء عليه - مجموعة الـ ٧٧]. ويجب السعي إلى التكامل الاجتماعي من جانب كل بلد، استنادا إلى احترام كافة حقوق الإنسان [~~والحريات الأساسية~~ - مجموعة الـ ٧٧] [~~بما في ذلك~~ وخاصة - مجموعة الـ ٧٧] والحق في التنمية [والحريات الأساسية والتنوع الثقافي والتاريخي والديني - مجموعة الـ ٧٧]، والعدالة الاجتماعية [و - مجموعة الـ ٧٧] والاحتياجات الخاصة بالفئات المعرضة للخطر والمحرومة، ~~إلى جانب أهمية المشاركة الديمقراطية وحكم القانون، مع القيام في نفس الوقت بمراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية~~ - مجموعة الـ ٧٧]

[فستشهد مصر بقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٢ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الفقرة ٤ - تؤكد أن الديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحكم والإدارة المتسمين بالشفافية والخاضعين للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، وكذلك المشاركة الفعالة من المجتمع المدني، تشكل أيضا جزءا جوهريا من الأسس اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي يكون الناس محورها.]

١٣ - وتتطلب التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي نهجا شاملة وكلية، ولابد لهما أن يتناولا الأسباب الجذرية للاستبعاد الاجتماعي أو عدم التمكين.

١٤ - ويقتضي التكامل الاجتماعي كذلك الاستثمار في المؤسسات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، وتعزيز الشبكات الاجتماعية، وبناء توافق الآراء، وتشجيع طاقات الأفراد والمؤسسات، وخاصة من يعيشون في ظل الفقر أو على الهامش.

[أضاف الاتحاد الأوروبي جملة أخيرة، الفقرة ١٤- ينبغي للسياسات الوطنية وفوق الوطنية أن تراعي التنوع، مما يحول دون الاستبعاد الثقافي. وينبغي أن يكون هناك توازن بين تشجيع التكامل ومراعاة التنوع.]

ألف - تعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق تجاوب الحكومة والمشاركة الكاملة في المجتمع وعدم التمييز والتسامح والمساواة والعدالة الاجتماعية

١٥ - تضطلع الحكومات بمسؤولية تهيئة بيئة تشجع على الأخذ بالسبل القائمة على المشاركة وتمكين السكان ومكافحة كافة أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز ضد المرأة والأقليات والضعفاء (يستعاض عن "الضعفاء" بـ "المحرومين" - الولايات المتحدة) والفئات المعرضة للانجراح.

[ويضطلع الأفراد أيضا بمسؤولية نحو المجتمع (في إطار الحريات الفردية - كندا)]

[وتتضمن المشاركة كذلك مسؤولية إزاء المجتمع - مجموعة الـ ٧٧]

[قال الاتحاد الأوروبي، مستشهدا بالمادة ٢٩، إن الأفراد عليهم أيضا واجبات إزاء المجتمع]

[١٦ - إمكانية الوصول إلى النظام القانوني، ومكافحة مختلف أشكال الفساد، من خلال زيادة الشفافية لدى الحكومة، ومقاضاة المجرمين، أمران ضروريان فيما يتصل بكل من العدالة الاجتماعية والمشاركة الكاملة.

[الفقرة ١٦ البديلة، يستعاض عن الفقرة ١٦ بما يلي:

تشجيع وجود حكومة أكثر استجابة تعد تمثيلية ومتميزة بالشفافية ومتسمة بالمساءلة [ومكافحة مختلف أشكال الفساد - الاتحاد الأوروبي] أمر هام في مجال تعزيز التكامل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والمشاركة الكاملة - مجموعة الـ ٧٧]

١٧ - وللمشاركة أشكال وممارسات كثيرة. وثمة حاجة إلى تشجيعها على كافة الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الضروري أن يشارك المواطنون في الأنشطة الاجتماعية وفي الحكومة المحلية وعلى الصعيد الوطني. [وبغية جعل هذه المشاركة ذات معنى حقيقي، يجب على البلدان النامية أن تزيد من مشاركتها في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي. ووافق الاتحاد الأوروبي/مجموعة الـ ٧٧ على الانتقال إلى الفقرة الجديدة ٢ عند الاتفاق على الفقرة الجديدة ٢]

١٨ - وتمكين المجتمعات على الصعيد المحلي، من خلال أمور تتضمن إزالة المركزية، يشكل عاملا هاما لتشجيع المشاركة الكاملة. وجدير بالحكومات أن تشجع تمكين المجتمعات المحلية والحكومات المحلية وأن تعزز مشاركة السكان في كافة المسائل التي تؤثر عليهم.

١٩ - وتمثل الأنشطة الطوعية، بما فيها أنشطة المنظمات غير الحكومية ومجموعات المساعدة الذاتية، وسيلة هامة لتحسين وتوفير الخدمات وتعزيز الدعوة على الصعيدين المحلي والوطني، ومن الضروري تشجيعها والاعتراف بها من خلال أمور تتضمن إيلاء المراعاة الواجبة للمعارف والمهارات المكتسبة في مجال هذه الأنشطة الطوعية.

٢٠ - وبغية بناء مجتمعات أكثر شمولا، ينبغي تعزيز وضع سياسة عامة تشجع التنمية الاجتماعية والإدماج المجتمعي من خلال إيجاد آليات لمراعاة الآراء والمناظير، وتتضمن مشاركة الجميع، وخاصة الضعفاء ومن يعيشون على الهامش.

٢١ - وتسهم البيئة الداعمة المتعلقة بتكوين وتنمية منظمات المجتمع المدني على جميع الأصعدة وتفاعلها بشكل نشط مع المؤسسات العامة، مساهمة قوية، في تعزيز المشاركة، في إطار مراعاة السياق الوطني ذي الصلة.

٢٢ - وفي إطار استحداث وسائل وبرامج على صعيد السياسة العامة لتشجيع "وجود مجتمع الكافة"، ينبغي أن يراعى اعتبارين عند اتخاذ الاجراءات المتصلة بتشجيع مشاركة [كل الأفراد والمجموعات، وترابط جميع أعضاء المجتمع واتباع نهج للتنمية طوال الحياة، مما يؤكد المساهمة التي يمكن أن تكون منتجة واجتماعية من جميع الأفراد طوال حياتهم.]

٢٢ (مكررا)

وفي هذا الصدد، توفر السنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ فرصة لجميع القطاعات، بكافة المستويات، كيما تتخذ خطوات عملية نحو التكامل التام والمشاركة المستمرة للمسنين، مما يشجع بالتالي هدف "المجتمع لكافة الأعمار".

٢٣ - الأسرة هي الوحدة الأولى لتحقيق الاندماج الاجتماعي. ففي الأسرة يتعلم الجميع الروابط الأساسية والمهارات الاجتماعية الضرورية والقيم الجوهرية. [~~ولا بد أن تروج السياسات العامة والاتجاهات المجتمعية لوجود البيئة الداعمة للأسرة والمعززة لأركانها~~. ويتعين على الحكومات أن تقوي المؤسسات التي تعزز الاندماج الاجتماعي، وأن تعترف بالدور الرئيسي للأسرة، وأن تهيئ البيئة التي تكفل لها الحماية والمؤازرة. وتوجد للأسرة أشكال تختلف باختلاف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية - الاتحاد الأوروبي]

[ستضيف مجموعة السبعة والسبعين نصا إلى الفقرة ٢٣]

[يقترح الاتحاد الأوروبي استبدال النص بالالتزام ٤ (ك) من إعلان كوبنهاغن كما يلي: تقوية المؤسسات التي تعزز الاندماج الاجتماعي، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه الأسرة وتوفير بيئة تكفل لها الحماية والدعم. وتوجد للأسرة أشكال تختلف باختلاف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية.]

[٢٣ مكرر - الاتحاد الأوروبي: ومن الأهمية أيضا تعزيز هياكل الرعاية البديلة في الحالات التي تتعرض فيها الهياكل الأسرية للتآكل والدمار، كحالات النزاع، أو الفقر المدقع أو الكوارث الطبيعية.]

[٢٣ مكرر - الكرسي الرسولي: ومن المهم، في الحالات التي تتآكل فيها الهياكل الأسرية أو تتعرض للدمار، كحالات النزاع أو الفقر المدقع أو الكوارث الطبيعية [و] الحالات التي يستحيل فيها جمع شمل الأسرة، أن يجري تعزيز [هياكل/ترتيبات/خيارات] الرعاية البديلة].

٢٤ - إن المشاركة في العمل المنتج، وفي الأنشطة الاقتصادية الأخرى وفي أنشطة صنع القرار الاقتصادي عن طريق الرابطات بجميع أشكالها، مثل نقابات العمال، وامتلاك الأصول في المؤسسات، ضروري لتحقيق الاندماج والرفاه الاجتماعيين، وتشمل الخطوات المهمة التي يتعين اتخاذها في هذا السبيل إنشاء المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم والتوسع فيها، وزيادة إمكانيات التوظيف في القطاع غير الرسمي وتعزيز انتاجيته، وزيادة حجم ملكية الأصول. [تنقل إلى الفقرة الجديدة رقم ٢ أعلاه: ولا بد من توسيع قاعدة المشاركة ~~المتزايدة~~ لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في صنع القرار الاقتصادي الدولي، وتعزيزها - الاتحاد الأوروبي]

٢٥ - إن وجود نظم ضريبية عادلة وفعالة وكفؤة يعد أداة مهمة لبناء مجتمعات أكثر اشتمالا سواء من ناحية الأثر الذي تحدثه في مجال إعادة التوزيع، أو من ناحية ما تبنيه من موارد وأصول في المجتمع من أجل نظم الخدمات والحماية الاجتماعية.

٢٦ - إن تمكين المرأة وكفالة مشاركتها الفعالة عنصران أساسيان لتحقيق الاندماج الاجتماعي. ولا بد أن تؤمن السياسات العامة المساواة بين الجنسين عن طريق تغيير الاتجاهات والممارسات، وأن تشجع المشاركة الكاملة للمرأة وتزيد من مقدراتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا بد أن تعزز التوازن بين الجنسين في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وتحسن سبل وصولها إلى امتلاك الموارد، وتولي مناصب المسؤولية. ولا بد من مكافحة الاتجاهات التمييزية والأفكار النمطية مكافحة جدية. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق إيجاد سياسات وبرامج ترمي إلى تمكين المرأة والرجل من الجمع بين الحياة العملية والحياة الأسرية.

٢٧ - ويحتل التعليم قلب عملية المشاركة، ويشكل قوة دافعة رئيسية لتحقيق الاندماج الاجتماعي. ولا بد من كفالة سبيل متكافئ للحصول على التعليم والتدريب الوافيين للجميع، من أجل تعزيز عملية التعلم على مدى العمر. ولا بد أن يكون التعليم داعما للتسامح ومعززا لفهم واحترام التنوع الثقافي والتضامن.

[مجموعة السبعة والسبعين: تدمج الفقرات ٢٨-٣١ في فقرة واحدة وتعاد صياغتها كما هو مبين.]

[٢٨ - إن كفالة سبيل [سريع - الاتحاد الأوروبي/مجموعة السبعة والسبعين] للحصول على المعلومات أمر ضروري لتحقيق المشاركة في جميع ميادين الحياة، بما في ذلك في الاقتصاد العالمي. ولا بد من وضع سياسات تروج لنهج جديدة، وفعالة من حيث التكلفة وقائمة على المشاركة فيما يتعلق بانتاج المعلومات ونشرها واستخدامها.

[٢٩ - إن وسائل الإعلام الحرة [والمسؤولة - مجموعة السبعة والسبعين] التي [تستند إلى قاعدة عريضة ~~ومتنوعة~~ - مجموعة السبعة والسبعين] للملكية، ضرورة أساسية لوجود مجتمعات مفتوحة [قائمة على المشاركة - مجموعة السبعة والسبعين] وحكومات ومؤسسات خاضعة للمسألة.

[٣٠ - [~~ثمة ضرورة لكفالة الشفافية في انتاج البيانات ونشرها - مجموعة السبعة والسبعين~~]، وينبغي أن تستجيب المعلومات ووسائل الإعلام الاتصالية للمتطلبات الكثيرة لجميع المواطنين. وينبغي المحافظة على تنوع مصادر وقنوات المعلومات وزيادته.

[٣١ - توفر تكنولوجيا الاتصال الفرص من أجل الوصول إلى المناطق والأفراد المحرومين من العناية والنائين [وإدماجهم - الاتحاد الأوروبي] [عن طريق استيعابهم في المسار الرئيسي للمجتمع - الاتحاد الأوروبي]. وتجنبا لتوسيع الهوة بين أغنياء المعلومات وفقراء المعلومات، لا بد من وضع استراتيجيات من أجل تحديد أولويات [وضمان زيادة - الاتحاد الأوروبي] الاستثمار الكافي لصالح الفئة الأخيرة. [ولا بد ألا يسمح بأن يتجول التوسع الهائل في "طريق المعلومات الفائق السرعة" إلى مصدر جديد للاستبعاد على الصعيدين الوطني والدولي، ولا بد أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة لتسهيل سبيل الوصول المتكافئ إلى هذه التكنولوجيات - تركيا]. [~~وثمة أيضا دور رئيسي للمجتمع الدولي على الصعيد العالمي~~ - مجموعة السبعة والسبعين].

٣٢ - [الاتحاد الأوروبي - نص جديد على أساس النقطتين ٢ و ٣ في الفقرة ٣٢: ينبغي زيادة إدماج أهداف التنمية الاجتماعية في الأنشطة الرئيسية على الصعد المحلي والوطني والدولي، وينبغي على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة أن تنظر في أثر هذه الإجراءات على الاندماج الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، عن طريق جملة أمور، منها، إجراء تحليلات للأثر الاجتماعي، وعمليات للرصد المستمر من خلال التقييمات الاجتماعية.]

[مجموعة السبعة والسبعين: فقرة جديدة على أساس النقطة ٤ في الفقرة ٣٢: ويمكن للجنة التنمية الاجتماعية أن تشجع الحكومات على أن تتقدم طوعا بمعلومات عن أساليب ومبادرات تشاركية محددة على مختلف الصعد، وأن تنشر هذه المعلومات على أوسع نطاق، وتنظر في دوراتها بصورة دورية في الدروس المستفادة منها.]

[الاتحاد الأوروبي - فقرة جديدة على أساس النقطة ٤ في الفقرة ٣٢ في نهاية النص: ينبغي أن يواصل الأمين العام تشجيع الحكومات على أن تتقدم طوعا بمعلومات بشأن أساليب ومبادرات تشاركية محددة على مختلف الصعد، وأن ينشر هذه المعلومات على نطاق واسع؛ وينبغي أن تنظر لجنة التنمية الاجتماعية بصورة دورية في الدروس المستخلصة منها.]

٣٣ - ينبغي أن تتأسس المساعدة والتعاون التقني الثنائيين والمتعددي الأطراف على مبدأ المشاركة، وأن يكونا موجهين إلى الاحتياجات القطرية. ولا بد أن يقوم الحوار بين شركاء التنمية المتعلق بالسياسات العامة على أساس الاحترام المتبادل.

٣٤ - وفي سياق العولمة، يتعين على المجتمع الدولي ولا سيما المؤسسات المالية الدولية أن تنظر بإمعان في العواقب الاجتماعية المترتبة على سياساتها وبرامجها.

- - - - -